

ناظرة واجل ان هذا النسبة للعاصد عندهم على علم والانا صحتا رضي عنهم بعضهم صلوات
وبعضهم صلوات على من فعل القتل او حرموا من قبل خواروق النظر فلا ياتي في كلام احيا ساقا
يشي الازيد صلوات على من حرم من البحر اذ اخرج ولا بيت بكرة ولا في البراي لان الميتة تبي ليالي باسنة
عنه ووراء عند الشافعي ربح وكذا اي كثر ليها في غيبي كره اي ينزها بالليل من شئ اي يكونا والسنة
ان بيت بيتي ابالي ايام الرى ان تاخر فلا يقف لبيتين ثم اذا كان اليوم اجماعا في يومها كانا في البحر
خطبا ما خطبة واحدة في صلاة الظهر لا يجلس بها خطبة اليوم السابع اي قبل يوم التروية بعلم
الناس احكام الرى اي في غيبة الياام والشغراى الاول والثاني ولا ياتي من امور الناس في السابع
واحكام التروية ونحو ذلك في الطلوع واخذ عن الشافعي في خطبة سنة اي عندنا وعند الياام
ما كان حلالا وكره الخطبة عظيمة وكان الناس حدة مديدة من كونهما للبرسج احيا بعد امانها
فرحم الله من عرفها ويحرم من يدبها اي يصلي بجمعة خلافا لمحمد بن ابي ايام الترمذ اذ كان فيه
امر بركة اي وفده او الحجاز اي غومة السائل كالمكة كالشريف حفظه الله تعالى ووقفه لما رضاه
او خطبة الى السلطان بنفسه واما امر الترمذى كما امره كامل الحاج فلين ذلك الى جميع اتفاقا
الادوية استعمل على مائة او جعل على امير عليها او يكون اي الامير من اهل مكة اي وان لم يستعمل
عليها كذا في الكعبة وفيه بحث حيث لم ينظر الفرق بين كونين اهل مكة او غيرهم والبرسج اعلم ثم
في شرح الميتة للحلي انه لا يصحها العدة اتفاقا للاستفال فيه بموخر اجتهاد وادوالات اتفاق الاجماع
اذ خلا في المسئلة بين علماء الامة وينبغي ان لا يترك صلاة الجمعة لاسيما في حريف خصوصا في كبار
الصلوة في يام مكة رة القديرة المتصلة بالقبلة فيصلي في حرابها فانه بنى في موضع الحجاز كالمسئلة
وكما مضى النبي صلى الله عليه وسلم عند الاتي موضع حجر القبة وقيل انه محل الانبياء وحمل الاضياء وقيل
في يام رادم على السلام **باب رى الجار واليه اعلم** رعى الجار واحد وان ارضعك
ايام الرى اربعة اى اجام منها ايام الشكر لانه ومنها ايام التشرى لانه فاليوم الاول حرام
والاخر حرام لاروية العتقة واليوم بعده حرام وتشرى ويجب فيها روى الجار الثالث والرابع

تبرين

تشرى ففاض ويجب فيه روى الجار الثالث ان لم ينز قبل طلوع فخره فقولوا في هذا ايام الياام التي
ينالها التشرى يجب روى الجار الثاني اي في مكة **فصل في وقت صلاة يوم غرة**
اول وقت جواز الرى واليوم الاول اي في ايام النحر يدخل طلوع الجوارح في يوم النحر اطهره زيادة لبيان
فلا يجوز قبله وهذا وقت الجوارح الهامة اي لكون السنة فيه من زور وادوالات وقت اداثة
طلوع النحر اربعة اشهره وها اليوم الثاني من الياام والوقت السابع فيه اي في اليوم الاول بطلوع
السنة ويمتد الى الزوال وقت الجوارح بلا اعادة من الزوال الى الغروب وقبله من اعادة ووقت كراهة
مع كونه الرى في الغروب والطلوع النحر اربعة اشهره ولواخره الى الليل كراهة في الف، وكذا حكم
الصفحة والبرسج اي في الكفاية لكونه من الكفاية لكونه السنة وان كان بعد من كراهة امر
ثانية ولو اخره اي روى اليوم الثاني من ايام الفرض والدم والعضاء **فصل في وقت الرى في البيوت**
الى التوسطين وقت روى الجار في اليوم الثاني والثالث من ايام الفرض بعد الزوال فالحجاز اي الرى قبله
اي قبل الزوال فيهما في المشهور اي في الجاهل كصاحب الهداية وفاضلة التمام والمبايع وغيرهما
وهل يشرى الرى فيها قبل الزوال لما عن ابي حنيفة ربح ان لا افضل ان روى فيها بعد الزوال فان روى قبله
تحمل الرى في وقت صلي الله عليه وسلم على اختياره لا افضل كما ذكره صاحب المستخرج والبرسج والبرسج
وهو خلافة هو رواية في المسئلة رواية اخرى هي بينهما جاحفة لكنها تخصه باليوم الثاني من ايام
التشرى لما في كراهية في ايام التشرى في ايام التشرى فهو كايوم الاو من ايام التشرى في كل الجوارح
ان ينز في هذا اليوم لكان روى قبل الزوال روى بعده فهو افضل وانما لا يجوز قبل الزوال لكان روى
التوكله روى الحسن عن ابي حنيفة ربح والوقت السبعون في اليومين تمتد من الزوال الى الغروب والسبعين
وم الزوال الى طلوع وقت مكروه اي اتفاقا واذا طلع النحر اي صباح الياام فقد فات وقت الاطراء
اي مثلا ايام خلافا لها وتبقى وقت القضاء اي اتفاقا لاجل ايام التشرى فقلوا اخره اي الرى عن وقت
اي معين له في كل يوم فعمله القضاء ويجزاء وهو لادم الدم وينوت وقت القضاء بعد التشرى
فلا ربح اي كاسبق **فصل في وقت الرى في اليوم الرابع من ايام الرى** وقته في النحر الى الغروب